القطاع السياحي بديل حقيقي للمحروقات في الجزائر

د. حيرش نورالدين – جامعة التكوين المتواصل فرع مستغانم

تاريخ الاستلام: 07 / 03 / 2018 تاريخ القبول: 07 / 06 / 2018 تاريخ النشر: 30 / 06 / 2018

ملخص البحث

يلعب قطاع السياحة دورا فعالا في عملية التنمية الشاملة بكل جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية ضمن الاقتصاد العالمي ، لذلك أردت أن أسلط الضوء على واقع مساهمة القطاع السياحي في عملية التنمية الاقتصادية الجزائرية ، فقد خلصت هذه الدراسة إلى أن السياحة في العصر الحالي صناعة متكاملة تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لكثير من البلدان التي اهتمت بتنميتها، على عكس الجزائر، و التي بالرغم من إدراجها للاستثمارات السياحية في الخطة الوطنية للتنمية، فإنها لم تحض بنفس القدر من الاهتمام مع القطاعات الأخرى، و يعود ذلك لطبيعة النموذج المنتهج و المتمثل في الاعتماد الصناعة البترولية ، إلا أن الجزائر تفطنت في السنوات الأخيرة إلى أهمية السياحة و أدركت أنها ضرورة حتمية، فظهرت بعض المبادرات من السلطات العمومية للنهوض بالقطاع السياحي وتنميته .

حيث تم تبني خطة أولية امتدت من 2001 إلى 2010 والتي قسمت إلى مرحلتين، حيث خصصت المرحلة الأولى والتي كانت ممتدة من 2001 م إلى غاية 2005 م للتحضير والتشجيع و التحكم في العقار السياحي، أما المرحلة الثانية منها و التي امتدت من 2006 م إلى 2010 م فهي تعتبر مرحلة تقييم الإنجاز و البناء الفعلي لقطاع السياحة، و هي الخطة التي تعززت ببعض التعديلات لتقدم خطة أشمل عرفت ببرنامج التنمية لآفاق 2013م .

كما ألحقت بها السلطات المسؤولة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 م، و الذي يشكل الإطار المرجعي للسياسة السياحية و الإستراتيجية التنموية الواجبة الإتباع لتفعيله مستقبلا لتأدية الدور المنوط به على غرار تلك المقامة في البلدان المتقدمة في المجال السياحي، خاصة و أن الجزائر تمتلك الموقع والمساحة والتنوع البيئي والاستقرار السياسي والأمني والموارد البشرية و المالية التي تساعدها لتكون بلدا سياحيا متميزا في المستقبل.

لذلك لجأت السلطات العمومية في الآونة الأخيرة بعد صدمة انهيار أسعار النفط و خاصة بعد اجتماع الحكومة مع الولاة إلى دفع كل ولاية إلى الترويج لمؤهلاتها السياحية من اجل جلب المستثمرين إلى قطاع السياحة ، و ذلك بهدف أن يكون هذا القطاع أول ممول للجماعات المحلية بالإيرادات التي ستكون مستقبلا هي المفتاح الذي سيمول ميزانيات الجماعات المحلية ، بدلا من الاتكال على خزينة الدولة ، لذلك ارتأيت أن ابرز مقومات الجزائر السياحية ، و كيف يمكن لهذا القطاع أن يحل مشاكل الجماعات المحلية المالية لو تم استغلاله بشكل أفضل .

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي، قطاع المحروقات، التنمية، البدائل التنموية

مقدمـــــــة

ظلت الثروة النفطية تشكل المصدر الرئيسي لاقتصاد الجزائر لفترة طويلة، لكن في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عرفها العالم في الفترة الأخيرة ، و منها الانخفاض الحاد في أسعار النفط في السنوات الأخيرة مما هدد الاقتصاد الوطني بالدخول في وضعية صعبة ، ما دفع الجزائر إلى الاهتمام بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى على الرغم من أهميتها البالغة في إنعاشه وتنميته بالإضافة إلى القطاع النفطي ، و منها القطاع السياحي ، حيث عملت الجزائر على البحث عن البدائل المناسبة وتنويع صادراتها خارج المحروقات ، و ذلك بالاهتمام أكثر بالقطاعات الأخرى من اجل التخلص من التبعية المطلقة للريع البترولي .

ومن ثم فإن القطاع السياحي يعتبر أحد القطاعات التي تعول عليها الجزائر للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي والتي يمكن أن تكون بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات فيها ، وهذا بالنظر إلى الإمكانيات والمقومات التي تزخر بها البلاد في هذا المجال ، وعلى وجه الخصوص مقومات الجذب السياحي والبنى التحتية التي تتوفر عليها،خاصة في ظل عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية وعدم استقرار إيرادات قطاع المحروقات ، والذي يشمل المشتقات النفطية والغاز الطبيعي، إذ يعتبر هذا القطاع الخيار الاستراتيجي للجزائر من أجل النهوض باقتصادها خارج قطاع المحروقات من خلال مساهمته في توليد الدخل وتوفير فرص العمل والحصول على موارد إضافية من النقد الأجنبي في ظل بروز ظاهرة سفر الجزائريين بكثافة إلى تونس من اجل قضاء عطلهم الصيفية أو للسياحة أو لقضاء احتفالات نهاية السنة ، و التي إن تم استغلالها كما يجب فإنها ستوفر للجزائر موارد مالية ضخمة من خلال السياحة الداخلية ، ولهذا سأحاول دراسة المقومات السياحية التي يمكن للجزائر استغلالها لكي تكون بديلا حقيقيا للريع النفطي ، من خلال الإجابة على التساؤل التالي **إلى أي مدى يمكن أن يكون القطاع السياحي بديلا عن الثروة النفطية ؟ وما دوره في تنمية الاقتصاد الوطني و المحلي ؟**

وللإجابة عن هذا التساؤل قسمت هذا البحث إلى ثلاثة محاور تناولت في المحور الأول مقومات وموارد السياحة في الجزائر ، أما المحور الثاني فخصصته إلى دور السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني، و في المحور الثالث تعرضت إلى إستراتيجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر.

المحور الأول : مقومات وموارد السياحة في الجزائر

تمثل المقومات السياحية تلك الإمكانيات الطبيعية والمادية والصناعية التي يتوفر عليها أي بلد، والتي تمثل الركائز الأساسية للعرض السياحي في أي بلد .و التميز بين الدول يكون في مدى توافرها على هذه الموارد والمقومات كأحد العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياحي في أغلب الأحيان ولبعض الأنماط السياحية بشكل خاص مثل السياحة التاريخية والدينية، أما الخدمات السياحية تعتبر شرط كفاية لتحقيق الجذب السياحي المطلوب[1]، والإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر تتيح لها توفير أنواع عديدة من السياحة ، كالسياحة الساحلية ، و الصحراوية ، و الجبلية، و العلاجية ، و الثقافية...الخ.

أولا : المقومات الطبيعية

تعتبر المقومات الطبيعية المادة الخام لتنمية القطاع السياحي، كما أن الترابط بين هذه المقومات من موقع جغرافي ومناخ وشواطئ وغطاء نباتي تعطي الأقاليم السياحية أهمية مميزة وتجعلها قبلة للسواح، وتزخر الجزائر بهذه المقومات بترابط وتكامل عواملها في موقع استراتيجي جغرافي يربط بين الشمال والجنوب ، ويمتاز بمناخ معتدل يساعد على استمرار الموسم السياحي على مدار السنة[2].

و تعتبر الجزائر بوابة قارة إفريقيا إذ تتربع على مساحة قدرها 2.381.741 كلم² وهي البلد الأول في إفريقيا من حيث المساحة، وتتمتع بشريط ساحلي[3] طوله 1644 كلم ، وجنوب هو الأخر يتميز بصحراء تقدر مساحتها بما يقارب 2 مليون كلم²، كما تتشكل تضاريسها من أربعة مجموعات تصنف إلى سلسلة الجبال الساحلية، سلسلة الهضاب العليا، سلسلة الجبال الوسطى التي تشكل امتداد للجبال المغربية ومنطقة الصحراء بمرتفعاتها الجبلية، كما تتمتع الجزائر بمناخ متوسطي، حيث سطوع الشمس لا يفارقها طوال السنة مما يجعل فصل الشتاء فيها يتميز بنوع من الدفء الطبيعي[4].

كما تتميز الجزائر بصحرائها الشاسعة التي تتميز بنقاوة كثبانها وبجمال النخيل التي تضفي واحاتها مناظر جميلة ، و التي تتميز بمناخها الحار في الصيف ومعتدل في باقي فصول السنة ، مما يساعد على تنشيط حركة السواح خاصة بتنوع تضاريسها وبسلسلة جبالها الشاهقة ، حيث تحتوي جبالها على بقايا حيوانية ونباتية والنقوش الصخرية التي تعطي مناظر جميلة تجلب السواح، أيضا تتوفر على الخاصية العلاجية عن طريق الطمي والدفن في الرمال ، كما هو الحال في مدينتي بسكرة وواد سوف[5] ، زيادة على مواقعها الشهيرة مثل "الاهقار" و"الطاسلي" و"هضبة الاسكرام"، هذه الأقطاب الصحراوية تعتبر منتوجا سياحيا فريدا يؤدي حتما إلى دفع قطاع السياحة إلى الأمام إذا ما تم تأهيله واستغلاله أحسن استغلال[6]، كما تتوفر الجزائر على المواقع الاستجمامية الصحية ، و يتعلق الأمر هنا بالحمامات المعدنية التي تتميز بخاصية علاجية، والتي تقدر بحوالي 202 مورد مياه حراري ، صنفت حسب طبيعتها الفيزيائية والكيميائية على النحو التالي:

- 136 مورد لمياه حرارية ذات أهمية محلية.
- 55 مورد لمياه حرارية ذات أهمية جهوية .
- 11 مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية وطنية.

ثانيا : المقومات التاريخية والحضارية

تمتلك الجزائر رصيدا تاريخيا وحضاريا وثقافيا تمتد جذوره من حضارات وأجناس قديمة تركت بصمتها ومعالمها وآثارها ، مما جعلتها وجهة سياحية خلابة زادتها جمالا و روعة " كموقع الطاسلي" الذي يعتبر من أروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية الذي يعود تاريخه إلى أكثر من 6000 سنة قبل الميلاد، والقصبة المعروفة بشوارعها الضيقة والمساجد العتيقة، وصحرائنا الزاخرة بالمواقع الأثرية وغناها بالثروات النباتية كإنتاج التمور والثروة الحيوانية كالجمال والمعز والفهد والنسر المالكي والغزال والنعام، وما زادها جمالا العادات

والتقاليد التي تتجسد في التظاهرات الثقافية العديدة في إطار ما يعرف بالمواسم، "كموسم الربيع"، و"موسم تاغيت" و"القنادسة" و" بني عباس" وغيرها، بالإضافة إلى الصناعات التقليدية التي تتميز بها كل منطقة، و معالم أثرية ومتاحف عريقة كمتحف "سيرتا " بقسنطينة و"متحف باردو الوطني" بالعاصمة، و"متحف زبانة" بوهران الذي توجد به حفريات من عصور ما قبل التاريخ و"المتحف الوطني للفنون الشعبية" الموجود بالقصبة و"متحف هيبون" بعنابة و"المتحف الوطني للمجاهد" و"متحف تيمقاد" بباتنة وغيرها من المتاحف والمعالم التاريخية والأثرية الأخرى، بحيث يمكن لهذه المعالم أن تجعلها كفيلة بتلبية متطلبات السياحة وجلب الزوار من الداخل والخارج[7].

ثالثا: المقومات المادية و الخدماتية

تتمثل المقومات المادية في مدى توفر البنى التحتية، كالمطارات ووسائل النقل البري والجوي، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية والتجارية، والبنوك، والعمران وغيرها، كما تكمن في مدى توافر الخدمات المكملة كالبريد والإطعام، الفنادق، المقاهي ، مراكز الترفيه والتسلية .

فالسياحة في البلدان السياحية تعتمد على قدرات الدولة المختلفة على تشجيع هذا القطاع بما تقدمه من تسهيلات ومستوى الأسعار والقدرة الدعائية في مختلف وسائل الإعلام لجذب السائحين، بالإضافة إلى سهولة المواصلات، الأمن والرعاية الصحية ، المعاملة اللائقة والقدرة على إبراز مختلف الجوانب والخصوصيات التي تهم السواح بمختلف فئاتهم ورغباتهم[8].

على الرغم من الإمكانيات الطبيعية والأثرية التي يزخر بها القطاع السياحي في الجزائر إلا أن الدعم المادي لهذا المجال من قبل الحكومة يبقى ضعيفا جدا ولا يرقى إلى المستوى المنشود، مما يجعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال استقطاب السياح وتوفير الخدمات السياحية منخفضة، مقارنتا مع الدول المجاورة كتونس والمغرب اللذان يعرفا نسبة استقطاب كبيرة، ويعود السبب في ذلك إلى تردي أوضاع البنى التحتية من الفنادق والأماكن الترفيهية والى تدني مستوى الخدمات المقدمة ، بالإضافة إلى مشاكل قطاع النقل، زيادة على المشاكل الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال العشرية السوداء، وتبقى طاقات الإيواء ونوعية الوحدات الفندقية، وجودة خدماته المقدمة أحد أهم المؤشرات التي يمكن بواسطتها قياس مدى تقدم القطاع السياحي في بلد معين ، و هو ما دفع الحكومة في السنوات الأخيرة إلى إطلاق شراكة بين القطاع العام و الخاص في المجال السياحي من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال من أجل الوصول إلى طاقة استيعاب تصل إلى 240 ألف سرير بحلول سنة 2025 ، و ذلك من خلال اعتماد 1800 مشروع سياحي جاري إنجازه على المستوى الوطني ، في مقابل توقف الأشغال في أكثر من 930 مشروع لأسباب مختلفة ، ما جعل الحكومة تحاول استدراك ذلك التوقف من خلال تشجيع أصحابها على إعادة بعث أشغالها ، حيث يقدر العجز الوطني في مجال قدرة الاستيعاب ب120 ألف سرير ، كما أن المنابع الحموية أصبحت تتوفر على 65 مشروع فندقي من بينها 24 مشروعا لم تنطلق به الأشغال بعد لأسباب مختلفة ، حسب تصريحات وزير السياحة و الصناعات التقليدية سنة في 2017/12/30[9].

إن تمتع الجزائر بإمكانيات مادية وبشرية وبيئية يؤهلها لأن تكون بلدا سياحيا من الدرجة الأولى، إلا أن غياب الإرادة السياسية للنهوض بهذا القطاع يجعله هامشيا ولا يؤدي دوره الحقيقي، وسبب هذا التغييب لقطاع السياحة في الجزائر هو الطابع الريعي للاقتصاد الوطني المعتمد على قطاع المحروقات، وبالخصوص في العشرة سنوات الأخيرة التي شهدت ارتفاعا متواصلا وأسعارا قياسية مما در على الخزينة موارد كبيرة جعلت البلد يعيش في بحبوحة مالية، غير أن العد التنازلي لنفاذ النفط يستدعي إعادة النظر في رسم السياسة التنموية، من خلال إيجاد قنوات بديلة من الموارد لدعم التنمية الاقتصادية خاصة السياحية منها، التي يمكن أن تكون دعما قويا في تنمية القطاع الاقتصادي إذا تم تجسيد هذا الدور الفعال لقطاع السياحة الذي لن يتأتى إلا وفق خطة مدروسة ضمن إستراتيجية سياحية بعيدة المدى، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وحتى البشرية التي تزخر بها البلاد ، و هو ما ظهر جليا في السنوات الأخيرة منذ سنة 2015 – انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية – في اهتمام الحكومة الجزائرية بهذا القطاع من حلال محاولتها جذب السياح من الخارج و العمل على ترقية الساحة الداخلية من خلال الاهتمام بالمواقع السياحية التي يتوافد عليها المواطنون في إطار السياحة الداخلية و هو ما يظهر من خلال إستراتيجية قطاع السياحة لغاية سنة 2025 ، و كذا حرص وزير السياحة و الصناعات التقليدية على متابعة كل ما يتعلق بهذا القطاع عن قرب ، حيث صرح في 2017/12/30 أن السياحة الجبلية عرفت إقبالا كبيرا من المواطنين ، إذ زار منطقة " الشريعة " الجبلية في سنة 2017 ، 2 مليون زائر سنويا لوحدها بالإضافة إلى مختلف المناطق الجبلية الأخرى على المستوى الوطني التي تعرف إقبالا كبيرا من المواطنين في إطار السياحة الجبلية ، كما انه قد زار المناطق الصحراوية الوطنية 160 ألف سائح جزائري و 10 ألاف سائح أجنبي خلال الشهرين الأخيرين من سنة 2017 ، ما يعني ارتفاع السياحة الصحراوية بنسبة 26 % من حيث عدد السواح هلال سنة 2017 مقارنة بالسنوات الماضية [10].

المحور الثاني: دور القطاع السياحي في تنمية الاقتصاد الجزائري

في رسالة من السيد طالب الرفاعي الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة موجهة للجزائر قال فيها : " الجزائر بلد واعد، وبإمكانه أن يصبح وجهة سياحية كبيرة، السياحة هي البترول الحقيقي لجزائر الغد والذي لا يستنفد ، فبمقدوره اجتذاب رأس المال الأجنبي، وتوظيف رأس المال المحلي مما يؤدي إلى المساهمة في تخفيف حدة البطالة، وتقليل عجز ميزان المدفوعات وتحفيز صناعات أخرى، ترتبط بصفة مباشرة او غير مباشرة بالقطاع السياحي" [11].

تملك الجزائر من المؤهلات السياحية ما يمكن أن يكون بديلا حقيقيا للتبعية النفطية، للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنميته وحل مشكلة الأزمة الخانقة التي تمر بها الدولة عن طريق تنويع مصادر الدخل وتحسين ميزانية الدولة، حيث أثبتت الدلائل العلمية وتجارب الكثير من الدول الدور الهام الذي تلعبه السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني والنهوض به نظرا لمساهمتها في :

أولا : تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

إذ يساهم القطاع السياحي في جذب الأموال الأجنبية التي تساعد على تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني من خلال التدفقات النقدية الأجنبية سواء من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة كبناء الفنادق، أو الإيرادات المتحصل عليها مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد، ومقابل الخدمات السياحية وفروق تحويل العملة، ومن خلال بيع المنتجات الوطنية والمواد التراثية مما يزيد من إيرادات مما يساهم في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني .

ثانيا : نقل التقنيات التكنولوجية المتطورة

تعمل الدول التي ترغب في زيادة مواردها السياحية على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة كلما كان ذلك ممكنا في جميع مرافقها وخدماتها السياحية، لإمكانية الجذب السياحي خاصة الشركات الأجنبية التي تتوقف على مدى توافر المهارات اللازمة لتشغيل الأجهزة والمعدات والأنظمة المختلفة للإنتاج ، طرق تقديم وتسويق المنتوج.[12]

كما يساهم وجود الشركات الأجنبية في الجزائر في مجال السياحة في تطوير وتحسين أنظمة الإدارة في هذا القطاع السياحي ، وتبرز هذه الأهمية في كون السياحة تعد كوسيلة وأسلوب لنقل التقنيات التكنولوجية في مجال الفنادق، أي في مجال العقود الإدارية، مما يدفع الإدارة المحلية إلى تحديث وتطوير أنظمتها الحالية حتى تستطيع الاستمرار في تقديم الخدمات على أعلى مستوى مما يزيد من جذب السواح، ومن أمثلة عقود الشراكة الإدارية ما هو مطبق بالنسبة لسلسلة فنادق هيتلون في جميع أنحاء العالم[13] .

ثالثا : تشغيل اليد العاملة والمساهمة في القضاء على البطالة

تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية في توفير فرص العمل حيث تستوعب 11 % من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، و ذلك لتشعب هذه الصناعة و تداخلها مع العديد من الصناعات الأخرى، وحسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة حوالي 202 مليون عامل نهاية عام 2010 و من المتوقع طبقا لإحصائيات مجلس السياحة و السفر العالمي للسياحة أن تستوعب القطاعات السياحية بحدود 11,8 % من إجمالي التوظيف العالمي بحلول عام 2014 ، و قد بلغ عدد السواح في العالم خلال النصف الأول من سنة 2017 حسب منظمة السياحة العالمية 598 مليون سائح بنسبة نمو قدرت ب 6 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016 و يعد ذلك أقوى معدل منذ سنة 2010[14] .

لذلك فإن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية و كذلك المشروعات الأخرى المرتبطة بها يساعد في خلق العديد من فرص العمل الجديدة، و الذي يترتب عنه هو الآخر ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية و غيرها من الآثار والمنافع الأخرى، و التي تؤدي إلى تحقيق درجة عالية من الاستقرار الاجتماعي و السياسي في البلاد.

فالقطاع السياحي يعتبر من القطاعات الإستراتيجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، باعتبار أن تنمية السياحة يحتاج إلى ضرورة تنمية قطاعات اقتصادية أخرى كقطاع النقل والمواصلات والاتصالات والصناعات التقليدية زيادة على النشاطات التجارية مما ينعش الاقتصاد الوطني، والتي تعتبر لصيقة وتابعة لقطاع السياحة الذي يكون تطوره مرهون بمدى تطور هذه القطاعات وغيرها من القطاعات الأخرى، وبالتالي يمكنها أن تكون بديلا استراتيجيا للتبعية النفطية ويساهم في حل المشكلة الاقتصادية عن طريق جلب العملة الصعبة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني كما سبق ذكره، كما يعمل هذا القطاع في جلب الاستثمارات الأجنبية واستقطابها إلى داخل البلاد سواء كان الاستثمار سياحي مباشر، أو في إطار مشاريع مكملة للنشاط السياحي، كما أن القطاع السياحي يساعد الدولة على تنمية المناطق النائية والمعزولة والتي تحتوي على مناطق سياحية كالصحراء الجزائرية الشاسعة بالتالي فالقطاع السياحي يؤثر في الاقتصاد العام للدولة من خلال زيادة الدخل القومي، تحسين مركز ميزان المدفوعات، تشغيل عدد كبير من اليد العاملة، واستقطاب التكنولوجيا[15].

وبالنسبة للجزائر نلاحظ بأن التدفق الإجمالي للسياح على الجزائر يشهد تحسنا ملحوظا من سنة لأخرى وهذا اعتبارا من سنة 2000 حيث انتقل عدد السياح من 865984 سائح إلى 1911506 سائح خلال سنة 2009 ، وذلك بنسبة تطور سنوي تتراوح بين 1,8 و 18 % ويفسر هذا التطور في إجمالي عدد السياح نسبة التطور السنوية للسياح الأجانب والسياح الجزائريين المقيمين في الخارج والذي يشهد عددهما تطورا سنويا ملحوظا من سنة إلى أخرى، فمن خلال إحصائيات 2009 يتضح لنا بأن عدد السياح الجزائريين المقيمين في الخارج يشكلون 66 % من مجمل السياح، فيما يشكل السياح الأجانب النسبة 3 الباقية والمقدرة 34 %[16] ، و حسب إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية لسنة 2014 فقد بلغ عدد السياح في هذه السنة 2301373 سائح ، منها 940125 سائح أجنبي و1367248 جزائري مقيم بالخارج دخلوا إلى الجزائر في إطار السياحة خلال هذه السنة[17] .

أثبتت الدراسات العلمية أنه زيادة على الدور الفعال للقطاع السياحي في تنمية الاقتصاد الوطني، له كذلك أثار اجتماعية كبيرة على المجتمع بمختلف اتجاهاتها الدينية والثقافية و الايدلوجية، فالسياحة تساهم في تكوين شخصية الإنسان، وتعرفه على مختلف الثقافات السائدة في المجتمعات المختلفة مما يساهم في التكوين الفكري والعقلي السليم للفرد، بسبب اختلاف اللغة والثقافة والبيئة المتباينة والعادات والتقاليد التي تختلف من دولة لأخرى ومن شخص لأخر،حتى أننا أصبحنا نلاحظ فروقا جوهرية بين أفراد المجتمع الذين يعتادون السفر والسياحة وذلك راجع إلى أن السياحة توفر معلومات ثقافية للأفراد يصبح بموجبها تفكير الإنسان واتجاهه يسير نحو الأحسن والأفضل، نحو تحسين العمل وتطوير الخدمات وتحسين البنية التحتية وتطوير التعليم والتدريب[18] مما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

كما أن للنشاط السياحي تأثير على المستوى المعيشي لمواطني البلد المضيف ، إذ يؤدي النشاط السياحي إلى زيادة دخول بعض فئات المجتمع، والتي ترتبط نشاطاتها بالسياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي[19] لهذه الفئات مثل العاملون في مجال الصناعة التقليدية والناشطون في قطاع النقل.

المحور الثالث : إستراتيجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر

يشكل القطاع السياحي في الكثير من الدول المصدر الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة، لمساهمته في تكوين الثروة وتوليد الدخل عن طريق الإيرادات المالية الضخمة وتوفير مناصب العمل، إلى جانب جلب الاستثمار وإقامة المزيد من البنى والهياكل القاعدية التحتية، مما يساعد على إنعاش الاقتصاد الوطني، حيث أثبتت إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من الدول يصل إلى 10 % على المستوى العالمي، لكن هذا القطاع في الجزائر لم يحضا بالعناية اللازمة منذ الاستقلال محدودة في الاقتصاد الوطني وذلك يرجع إلى العديد من الأسباب نذكر منها :

- المشاكل الأمنية التي تعتبر من العوامل ذات التأثير الكبير على السياحة، فالأوضاع الأمنية في الجزائر خلال فترة التسعينات ساهمت وبشكل كبير في تدهور القطاع السياحي، حيث انخفضت مداخيل القطاع من 105 مليون دولار سنة 1990 إلى 20 مليون دولار سنة 1998 أي ما يعادل نسبة انخفاض تقدر بحوالي 81 %[20] ، ولازالت أثار العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر ظاهرة ومؤثرة على وضعية القطاع إلى يومنا هذا.
- التدهور الطبيعي والبيئي والتراث الثقافي حيث يعتبر تدهور البيئة أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت السواح الأجانب إلى الامتناع عن التردد على زيارة الجزائر، فالشواطئ الجزائرية أصبحت في الآونة الأخيرة تتميز برداءة مياهها وكثرة انتشار النفايات، كما أن الاستغلال المفرط والفوضوي لرمال الشواطئ اثر تأثيرا مباشرا على التوازن البيئي وعلى نوعية الشواطئ، والصحراء الجزائرية التي تحتوي على تراث عالمي لا يستهان به، أصبح مهددا بالتشوه والإتلاف بفعل الأضرار الطبيعية نتيجة الزوابع الرملية والأمطار الطوفانية، وكذلك الأضرار البشرية من خلال النهب والتشويه وغياب الرقابة الصارمة من طرف القائمين على القطاع[21].
- اعتماد الجزائر على القطاع العام في الهيكلة السياحية ذات التكاليف الباهظة والإدارة البيروقراطية وإهمال دور القطاع الخاص مما ساهم في تدهور القطاع السياحي بشكل ملحوظ بحرمانه من الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي[22]، وهو ما أدى إلى نقص الاستثمار في القطاع السياحي ، إلا أن في الفترة الأخيرة فتحت السلطات العمومية في الجزائر الباب أمام الخواص للاستثمار في المجال السياحي و ذلك من خلال اعتماد 1800 مشروع سياحي من اجل الوصول إلى قدرت استيعاب تقدر ب 240 ألف سرير سنة 2025 .
- الاهتمام الكلي بقطاع المحروقات وإهمال برامج التنمية الاقتصادية للقطاع السياحي وتجاهل دوره في تنمية وإنعاش الاقتصاد الوطني.
- تدني طاقات الاستيعاب للمؤسسات الفندقية لهشاشة وعدم الاهتمام بالبنى التحتية .
- مشكلة العقار السياحي وما أصبح يعرفه هذا المجال من انتهاكات، ما ساعد على ذلك عدم تحديد مناطق التوسع السياحي وللمناطق ذات الأولوية في الاستثمار السياحي بشكل دقيق، زيادة على سوء التسيير الذي تعاني منه أغلب المؤسسات العمومية في قطاع السياحة الوطني.
- عرقلة الاستثمار في مجال السياحة بسبب تضارب الاختصاص بين وزارة السياحة والوزارات الأخرى للموافقة على المشاريع السياحية، زيادة على صعوبة الإجراءات المرافقة لطلبات المستثمر مما يؤدي إلى تعطل

وعرقلة الاستثمار السياحي في العديد من المناطق السياحية ، و الدليل على ذلك توقف الإشغال في 930 مشروع استثماري في مجال القدرة الاستيعابية الوطنية ، و عدم انطلاق 24 مشروع في مجال المنابع الحموية .

- ارتفاع معدلات الضريبة المفروضة على الفنادق والخدمات السياحية، والأنشطة السياحية الأخرى، مما يؤدي إلى رفع سعر الخدمات السياحية ومن ثم التأثير على القدرة على الجذب السياحي في الجزائر.

- عدم مواكبة العديد من القوانين الخاصة بالمنشآت السياحية والفندقية للتطور السريع الذي يشهده القطاع السياحي على المستوى الدولي، مما يتعين تعديل هذه القوانين وإعادة صياغتها بشكل يسمح بتطبيقها و تفعيلها من أجل تنمية القطاع السياحي.

- التأخر الاقتصادي والتكنولوجي الذي أثر سلبا على تطور القطاع السياحي فالسواح بحاجة إلى شبكة منظمة للاتصالات والمواصلات عالية الجودة ، كذلك غلاء أسعار هذه الأخيرة خصوصا النقل الجوي كشركة الخطوط الجوية الجزائرية التي تعرف بأسعارها المرتفعة[23]، ضف إلى ذلك ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية بترقية السياحة كديوان الوطني للسياحة ، الخطوط الجوية الجزائرية وأصحاب الفنادق وغيرهم[24] .

- تدهور مستوى الخدمات السياحية بصفة عامة ، والخدمات الفندقية بصفة خاصة في الجزائر، وما زاد هذه الوضعية هو المستوى الاجتماعي والثقافي لأفراد المجتمع الجزائري الذي يرفض أن يكون تابعا للغير ويرفض فكرة خدمة الغير مما يؤثر على عملية استقبال السواح، مما يدعو إلى نشر الوعي والثقافة السياحية وفن التعامل مع الغير وتحسيسهم بأهمية القطاع السياحي في النهوض بالاقتصاد وتطوير الوطن.

- الإجراءات الجمركية والإدارية المعقدة ، بسبب البيروقراطية في الجزائر وما ينجر عنها من عراقيل تبدأ من عملية الحصول على التأشيرة إلى إجراءات المرور في نقاط العبور المختلفة، سواء في الموانئ والمطارات أو حتى عبر الحدود البرية، ناهيك على التعامل بسلبية كبيرة من طرف القائمين بذلك.

- ضعف الجهاز لمصرفي الوطني وانتشار السوق السوداء في التعامل بالعملة الصعبة، فالزائر للجزائر سيحتار أين يقوم بعملية الصرف أي عند تحويل العملة ، على عكس تونس والمغرب ومصر التي تحتوي على صرافات قانونية وتعمل وفق أسعار الصرف الدولية وهذا يودي إلى خوف السائح، والتالي هذا يؤدي إلى الخوف وعدم الثقة مما ينتج عنه عدم العودة إلى الجزائر.

كل هذه الأسباب وغيرها جعلت الجزائر تعمل على إعطاء بعد جديد للقطاع السياحي في حدود ما يحتويه من إمكانيات، وهذا بعد إدراكها بأن الاقتصاد السياحي هو البديل الأنسب للموارد النفطية، فالجزائر تعمل على تنمية هذا القطاع أكثر من أي وقت مضى من أجل تنمية السياحة الوطنية والعمل على إدراجها ضمن الشبكة التجارية للسياحة في العالم مثلما فعلت تونس والمغرب، والعمل على جعل الجزائر مقصدا سياحيا عالميا خاصة وان القطاع السياحي الوطني يملك من المقومات ما يؤهلها لذلك، ولتحقيق التنمية في المجال السياحي في الجزائر قامت الحكومة بإعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س SDAT) أفاق 2025.

أ - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س SDAT)

المخطط التوجيهي للتهيئة الساحية تم إعداده بناءا على قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 جمادى الثاني 1427 هـ الموافق ل 09 جويلية 2006 يحدد إجراءات التشغيل والتكوين للجنة مركزية من أجل إعداد مشروع الخطة

الرئيسية لتنمية السياحة[25] ، ويعتبر جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية لأفاق 2025 ، والذي تقرر إعداده بموجب القانون رقم 01-02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة[26].

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياحية في الجزائر ، الذي يبدي نظرة الدولة للتنمية السياحية الوطنية لمختلف الأفاق على المدى القصير والمتوسط والطويل في إطار التنمية المستدامة[27] .

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية عبارة عن تتويج ناضج لمسار طويل من الأبحاث والتحقيقات والدراسات والخبرات، بالتالي هو نتيجة لتفكير طويل وتشاور واسع مع الفاعلين الوطنيين والمحليين، العموميين والخواص على امتداد الندوات الجهوية والخلاصة التي توصلت إليها، بالتالي فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية ، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر قصد الارتقاء إلى درجة الامتياز، بالتالي هذا المخطط يقدم التوجهات الإستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة للبلاد[28]، يهدف هذا المخطط إلى :

1 _ جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي عن طريق تنمية القطاع السياحي ليكون بديلا للمحروقات عن طريق المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى إعطاء الجزائر انتشارا واسعا على المستوى الدولي وجعلها قبلة للسواح .

2 _ تطوير وإنعاش بصفة غير مباشرة القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء، الأشغال العمومية، الصناعة، الخدمات، الصناعة التقليدية) لارتباطها بالسياحة .

3 _ التوفيق بين السياحة والبيئة باعتبار أن الأولى تعتبر صديقة للثانية بالنظر إلى الأثر المتبادل بينهما، فالبيئة السليمة من أهم الموارد التي تساعد على تقدم السياحة وزيادة حركتها ، كما أن تدهور البيئة تلوثها يؤدي إلى تدهور النشاط السياحي ونفور السواح .

4 _ تثمين التراث التاريخي والثقافي والعشائري باعتبار أن إستراتيجية التنمية السياحية الدائمة هي التي تحترم التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية.

5 _ إعطاء صورة للتحسن والتطور الدائم للجزائر من خلال إحداث تغييرات في التصور إحداث تغييرات في التصور الذي يعتقدونه المتعاملون الدوليين على الجزائر بصفة عامة، وعلى السوق الجزائرية بصفة خاصة ضمن أفاق تجعل منها سوق هامة وتستجيب لحاجات المستهلكين الدوليين.[29]

بالإضافة إلى الأهداف العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يتعلق الأمر بالأهداف المادية والنقدية خاصة ب:

ب – مرحلة ما بين 2008 **إلى غاية** 2015.

_ خلال مرحلة ما بين 2008 إلى 2015 هدفت الدولة الجزائرية إلى استقبال 2.5 مليون سائح الذي تحتاج إليه ما يقارب 75000 سرير إضافي من النوعية الجيدة.

_ هدفت الأقطاب ذات الأولوية إلى تحقيق نصف قدرة الاستقبال المتوقع أي ما يعادل 40000 سرير بمقياس 30000 من النوع الرفيع في المدى القصير و 10000 سرير إضافي في المدى المتوسط.

_ هدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 إلى خلق 400000 منصب شغل و91600 مقعد بيداغوجي.

_ الأهداف التي سعت إلى تحقيقها خلال المرحلة الممتدة ما بين 2008 إلى 2015 استوجبت استثمارات عمومية وخاصة تقدر ب 2.5 مليار دولار أمريكي ، ذلك الاستثمار الإجمالي يقدر ب 60000 دولار منها ، فمشروع انجاز 40000 سرير على مستوى أقطاب الامتياز السياحية يقتضي ما قيمته 2.5 مليار دولار خلال سبعة سنوات بمعدل 350 مليون دولار لكل سنة[30] ، حيث تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية منها ما هو جاري العمل فيها ومنها ما هو قيد الدراسة منها:

- فنادق تابعة لسلاسل عالمية مشهورة يصل عدد الأسر بها إلى 29386 سرير .
- أكثر من 20 قرية سياحية متميزة (vte) بالإضافة إلى تخصيص عدة أرضيات للتوسع السياحي من أجل تلبية الطلب الوطني والعالمي.
- حدائق تسلية سياحية (حديقة دنيا بعنابة- حديقة دنيا بقسنطينة وبالجزائر ووهران وحدائق الواحات) .
- وانجاز مراكز للعلاج والصحة والرفاهية .
- إطلاق 80 مشروع سياحي في 6 أقطاب سياحية بالامتياز 5986 سرير و8000 منصب شغل في الأفق[31] .

وتشكل الحركات الخمس الطريق الصحيح لإنعاش سريع ومستدام للسياحة مدعومة بعودة الجزائر إلى السياحة الدولية وموقعها الاستراتيجي، حيث شرعت برامج العمل السياحية ذات الأولوية ابتداء من 2008 في تفعيل التحول السياحي الجزائري، وتتمثل هذه الحركيات فيما يلي:

أ _ مخطط وجهة الجزائر: يتعلق الأمر ببناء صورة سهلة القراءة لوجهة الجزائر لتصبح قبلة للسواح ووجهة تنافسية من خلال إستراتيجية التسويق السياحي لإعطاء صورة جيدة للجزائر ، ومن أجل ذلك يجب ابتكار علامة وتسجيل المنتوج .

ب _ الأقطاب السياحية للامتياز (pot): القطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزود بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية في تعاون مع مشروع التنمية الإقليمية ، فالقطب يدمج المنطق الاجتماعي (الاحتياجات الأولية للسكان) الثقافة الإقليمية (ميزات وخصوصيات الإقليم) التجارية (الأخذ بعين الاعتبار توقعات ومتطلبات السوق)، فهو يرتكز على موضوع رئيسي يتعلق الأمر بالسياحة الصحراوية، سياحة الاستجمام ، السياحة العلاجية[32].

ج _ الشراكة العمومية والخاصة: تلعب الدولة والجماعات المحلية دورا ضروريا في المجال السياحي خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت كالمطارات والطرق في خدمة السياحة كما تسهر على النظام العام والأمن وتدير المتاحف ، أما القطاع الخاص فيتضمن أساسيات الاستثمارات والاستغلال السياحي يثمن ويسوق الخدمات التي تضعها الدولة تحت التصرف .

د _ مخطط نوعية السياحة (PQT): يرمي هذا المخطط إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، فهو يرتكز على التكوين والتعليم ويدرج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم .

ه _ مخطط التمويل : على اعتبار أن القطاع السياحي يتميز بعائد بطيء ، فعملية تحسين الربح تتطلب إيجاد دعم وموافقة من الدولة على العمليات الخمس ، وهو دور مخطط التمويل .

خـــــــاتمة

ظلت الثروة النفطية تشكل المصر الرئيسي للاقتصاد الجزائري لفترة طويلة وامتدت أعطيت له أهمية كبيرة فكانت ترصد له مبالغ ضخمة على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى ، مما جعل الاقتصاد الجزائري يفقد توازنه لصالح قطاع المحروقات، وما عرفه هذا القطاع من تذبذب الأسعار خاصة في سنة 1986 الذي عرف انخفاضا حادا في الأسعار مما نتج عنه تأزم الأوضاع الاقتصادية الذي سرعان ما عادت الأسعار إلى الارتفاع ابتداء من تاريخ 2000 مما ينتج عنه أن القطاع الاقتصادي يبقى مهددا على طول الخط إذا لم تعطي الحكومة الجزائرية أولوية واهتمام للقطاعات الأخرى .

القطاع السياحي يمكن أن يكون بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات لأن الجزائر تملك كل المؤهلات التي تجعلها جوهرة البحر الأبيض المتوسط مما يساعد على إنعاش الاقتصاد الوطني، فهي تحتوي كل أنواع السياحة، من السياحة الساحلية البحرية إلى السياحة الداخلية، والجبلية وسياحة الصحراء، بالإضافة إلى السياحة الحموية التي تتميز بخاصية علاجية ، فينبغي على الدولة الجزائرية العمل على استغلال خيراتها لتطوير البلاد والتخلص من التبعية البترولية .

و الدليل على ان الجزائر تتوفر على مؤهلات كبيرة لتكون قطبا سياحيا عالميا ، قيام الأمم المتحدة بتخصيص ميزانية خاصة لإنجاز إستراتيجية ترويجية للمقصد السياحي الجزائري للترويج للسياحة في الجزائر ، حسب ما

أعلن عنه منسقها المقيم بالجزائر " إريك أوفرفست " عند التوقيع على اتفاقية بخصوص ذلك في نهاية شهر نوفمبر 2017 .

لكن للأسف إن معظم المشاريع الاستثمارية في المجال السياحي التي أراد المتعاملين الخواص الوطنيين و الأجانب إقامتها في الجزائر من أجل جعلها وجهة سياحية بامتياز ، قد اصطدمت معظمها بعراقيل بيروقراطية من أشخاص لا يرغبون في تفعيل إستراتيجية السياحة في الجزائر لآفاق 2025 ، نظرا لعدائهم للنجاح الذي يرغب بعض الخواص في تحقيقه نظرا لأهداف شخصية و رغبات ضيقة قضت على معظم مشاريع إستراتيجية السياحة لآفاق 2025 ، لذلك يجب على السلطات العمومية إعادة النظر في الإجراءات الواجب إتباعها لإقامة أي مشروع استثماري من خلال تسهيلها و جعلها كلها تتم الكترونيا و بصورة شفافة إن أرادت أن تجعل من الجزائر قطبا سياحيا بامتياز و الابتعاد عن كثرة الوثائق و الإجراءات و صعوباتها ، و الدليل على ذلك عدم الانطلاق كلية في جميع مشاريع دنيا بارك – حدائق دنيا – على المستوى الوطني و إلغاء بعضها نهائيا ، منها مشروع حدائق دنيا العاصمة .

المراجع المعتمدة

1 - أحمد ماهر عبد السلام أبو قفح/ تنظيم إدارة المنشأة السياحية والفندقية، الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث، 1999.

2 - حكيم شوطي / الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المركز الجامعي، الدكتور يحي فارس، المدية، العدد 05 جويلية 2011

3 - حياة بن سماعين/ زايدي حسيبة، أقطاب السياحة الصحراوية للامتياز ودورها في تحويل الجزائر إلى بلد سياحي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية-دراسة واقع السياحة والاستثمار السياحي بولاية بسكرة، الملتقى الدولي الثاني حول" دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "يومي11 و 12 .مارس 2012 ، كلية العلوم الاقتصادية - والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة .

4 - سليم العمراوي/ دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي في الجزائر في الجزائر للفترة (1995-2010)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات مذكرة الماجستير تخصص تقنيات كمية التسيير 2011-2012

5 - صليحة عشي/ الاثار التنموية للسياحة، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2004-2005

6 - صليحة عشي/الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، 2010 .

7 - محمد زواتي/ السياحة المستدامة وتحدياتها بالنسبة للجزائر ، مذكرة ماجستير تخصص تسويق الخدمات، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الاول، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، جانفي 2008

8 - موسى سعداوي، حكيم بوجطو/ مداخلة بعنوان أهمية مقومات السياحة في التنمية الاقتصادية للدولة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر.

9 - نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة/ مداخلة بعنوان ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفائة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف ، بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي، 08/07 افريل 2008 .

10 - هواري معراج، محمد سليمان/ إجراءات السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية ، حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 01، لسنة2004

11 - وحيد خير الدين/ أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، اقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013

12 - القانون رقم 01-02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة، جريدة رسمية عدد 27 لسنة 2001.

13 - قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 جمادى الثاني 1427 هـ الموافق ل 09 جويلية 2006 يحدد إجراءات التشغيل والتكوين للجنة مركزية من أجل إعداد مشروع الخطة الرئيسية لتنمية السياحة، جريدة رسمية عدد 65 الصادرة بتاريخ 2006/10/15 .

14 – احصائيات الحضيرة الوطنية للشرية لسنة 2017 .

15 – احصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية لسنة 2014 .

16 – تقرير منظمة السياحة العالمية لسنة 2017 .

17 – تصريحات وزير السياحة و الصناعات التقليدية للصحافة في 2017/12/30 .

18 - Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme ,Livre 02,le plan stratégique: Les Cinq dynamique et les programmes d'Action Touristiques Prioritaire, janvier 2008,

19 - Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, Livre 03,Les Sept Pôles Touristiques d'Excellences(POT),janvier 2008

20 - http://www.travel_maktoob.com/vb/travel 542474/

الهوامش

[1] - أحمد ماهر عبد السلام أبو قفح/ تنظيم إدارة المنشأة السياحية والفندقية، الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث، 1999، ص 13.

[2] - موسى سعداوي ، حكيم بوجطو / مداخلة بعنوان أهمية مقومات السياحة في التنمية الاقتصادية للدولة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، ص 8.

[3] تقرير محافظة السواحل الجزائرية لسنة 2011 .

3- نور الدين شارف ، نصر الدين بوعمامة / مداخلة بعنوان ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف ، بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي، 08/07 افريل 2008 .

4 - صليحة عشي / الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، 2010 ، ص 54.

[6] - حياة بن سماعين، زايدي حسيبة / أقطاب السياحة الصحراوية للامتياز ودورها في تحويل الجزائر إلى بلد سياحي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية-دراسة واقع السياحة والاستثمار السياحي بولاية بسكرة، الملتقى الدولي الثاني حول" دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "يومي11 و 12 مارس 2012 ، كلية العلوم الاقتصادية - والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص20 .

[7] - http://www.travel_maktoob.com/vb/travel 542474/

[8] - هواري معراج، محمد سليمان جردات، مقالة بعنوان السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري، ص 22.

[9] تصريحات وزير السياحة و الصناعات التقليدية ، السيد حسن مرموري ، للصحافة في 2017/12/30 .

[10] - تصريحات وزير السياحة و الصناعات التقليدية ، السيد حسن مرموري ، للصحافة في 2017/12/30 ، و إحصائيات الحظيرة الوطنية للشريعة لسنة 2017 .

[11] - محمد زواتي، السياحة المستدامة وتحدياتها بالنسبة للجزائر ، مذكرة ماجستير تخصص تسويق الخدمات، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 115 .

[12] - سوق التقنية سوق احتكاري ليس من السهل شراء التقنية فيه، والشركات التي تستثمر في الخارج، يفترض أنها تستأثر بامتلاك قدرات فنية غير متاحة للآخرين لا توجد إلا لديها .حيث أنها تقوم بتطبيق تقنيتها الإنتاجية على الطبيعة من خلال الاستثمارات التي تقوم بها وتستعين في ذلك بمهندسين وفنيين وعمال من أهل البلد، وبذلك تعمل على تدريبهم على التعامل مع الآليات التي تجلبها وبذلك يستوعبون هذه التقنية الجديدة التي تنعكس بالفائدة على الاقتصاد النامي، موسى سعداوي، المرجع السابق، ص 08.

[13] - موسى سعداوي، المرجع السابق، ص 09 .

[14] - تقرير منظمة السياحة العالمية لسنة 2017 - http://www2.unwto.org/ar/home .

[15] - وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، اقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 273.

[16] - سليم العمراوي، دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي في الجزائر في الجزائر للفترة (1995-2010)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات مذكرة الماجستير تخصص تقنيات كمية التسيير 2011-2012، ص 68-69.

[17] - احصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية لسنة 2014 .

[18] - وحيد خير الدين، المرجع السابق، ص 268.

[19] - صليحة عشي، الاثار التنموية للسياحة، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2004-2005، ص 106.

[20] _ حكيم شوطي ، الدور الاقتصادي للسياحة مع الاشارة الى حالة الجزائر ، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المركز الجامعي، الدكتور يحي فارس، المدية، العدد 05 جويلية 2011، ص 90.

[21] - وحيد خير الدين، المرجع السابق، 260.

[22] - صالح مفتاح، المرجع السابق، ص 11.

[23] - حكيم شيوطي، المرجع السابق، ص 90.

[24] - هواري معراج، محمد سليمان، إجراءات السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية ، حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 01، لسنة2004، ص 25.

[25] - قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 جمادى الثاني 1427 هـ الموافق ل 09 جويلية 2006 يحدد إجراءات التشغيل والتكوين للجنة مركزية من أجل إعداد مشروع الخطة الرئيسية لتنمية السياحة، جريدة رسمية عدد 65 الصادرة بتاريخ 2006/10/15، ص 25.

[26] - القانون رقم 01-02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، جريدة رسمية عدد 27 لسنة 2001.

[27] - وحيد خير الدين، المرجع السابق، ص 269.

[28] - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الأول، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، جانفي 2008، ص 04.

[29] - وحيد خير الدين، المرجع السابق، ص 282.

[30] Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme ,Livre 02,le plan stratégique: Les Cinq dynamique et les programmes d'Action Touristiques Prioritaire, janvier 2008,p18

[31] - Ministére de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, Livre 02, Op-cit,p19

[32] - Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, Livre 03,Les Sept Pôles Touristiques d'Excellences(POT),janvier 2008,p06